

القوائم المالية الموحدة للشركات متعددة الجنسيات

مدخل مقترح للتوقف عن إعدادها

دكتور محمد محمود السنستراوي السراوي
كلية التجارة - جامعة المنصورة

تحديد المشكلة والهدف من البحث :

ان مشكلة اعداد القوائم المالية الموحدة والتي تواجه الشركات المتعددة الجنسيات تنبع من أن القوائم المالية للشركات التابعة الاجنبية والشركة الام تم اعدادها باستخدام معاملات مختلفة وأنه من أجل اعداد قوائم موحدة لمجموعة تتكون من شركة قابضة holding company وشركاتها التابعة الاجنبية Foreign Subsidiaries الموحدة في بلد أو في بلاد أخرى ، فإنه لابد من ادماج القوائم المالية للشركات التابعة الاجنبية مع القوائم المالية للشركة الام The Parent company . انه من المعتاد أن يتم استخدام عملة دولة الشركة الام عند القيام بعملية اعداد القوائم المالية الموحدة ، والسبب في ذلك يرجع الى أن مستخدمي القوائم المالية الموحدة يكونوا من مساعمي ودائني الشركة الام وعلى ذلك فان القوائم المالية للشركات التابعة الاجنبية يتم ترجمتها باستخدام عملة الشركة الام .

ان عملية الترجمة هذه Translation ليست عملية تحويل Conversion فالتحويل يشير الى استبدال لبلغ ما يعادله من عملة أخرى ، أي أن هناك تبديل فعلي لوحد نقد بأخرى (١) .

Conversion refers to the physical exchange of one currency unit for another.

أما وأن أصول الشركة التابعة الاجنبية ما زالت موجودة في الخارج ، وأن كل ما حدث هو أن قيمة تلك الاصول تم اعادة التعبير عنها باستخدام عملة أخرى ، فان الحطاح الذي يستخدم لوصف هذه العملية يطلق عليه " الترجمة " (٢) ، فالترجمة تمثل - انا - تغييراً في التعبير النقدي فقط لرصيد عملة أجنبية (٣) Translation is simply a change in the monetary expression of a foreign currency balance.

فرصيد حساب تم التعبير عنه بعملة دولة ما يتم فقط تعديله الى ما يعادله من عملة دولة أخرى . ففي هذه الحالة لم يحدث تبادل مادي ، فليس هناك تحرك للارصدة ولم

تحدث عمليات تتلزم اجراء محاسبة عنها . ان ترجمة العملات الاجنبية - في الواقع - لا تختلف ابدا عن ترجمة كتاب مكتوب بلغة المانية ويتم ترجمته باستخدام اللغة الانجليزية أو العربية مثلا .

ان تعدد طرق الترجمة - والسبب في ذلك راجع الى عدم ثبات أسعار الصرف الاجنبى والتي تمثل مصدر المشكلة - قد ساعد على القيام بالعديد من البحوث النظرية والميدانية ، حيث أن اختيار طريقة ترجمة معينة يترتب عليها تأثير القوائم الموحدة، وأن تفضيل طريقة ترجمة معينة يتوقف على الهدف من الترجمة .

ان طرق الترجمة تقترن أن التضخم الاجنبى يتم تعويضه بالتهام عن طريق انخفاض علة الدولة الضيفة ، ولكن هنا الافتراض لا أساس له من الصحة ، الامر الذى يترتب عليه تشويه الصورة المالية للشركات التابعة الاجنبية (٤) .

Translation techniques assume that foreign inflation is offset exactly by depreciation in the value of that country's currency.

وعلى ذلك فانه اذا تم تحويل أصل من شركة أم بريطانية الى احدى شركاتها التابعة فى مصر بتكلفة قدرها ٥٠٠٠ جنيه استرليني عندما كان سعر الصرف :
اجنيه استرليني = ٢,٥٠٠ جنيه مصرى ، عندئذ فان الاصل سوف يسجل فى دفاتر الشركة التابعة بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه مصرى ، ويفرض أن مستوى الاسعار العامة فى مصر قد ارتفعت بنسبة ١٠٠% ، فان طرق الترجمة التقليدية تقترن أن سعر الصرف الاجنبى سوف ينخفض Proportionately بنفس النسبة depreciate لى يصبح :
اجنيه استرليني = ٥ جنيه مصرى . ويترتب على ذلك أن قيمة الاصل سوف يتم تعديلها الى ٢٥٠٠٠ جنيه مصرى وذلك للحفاظ على قيمته الاصلية بالجنية الاسترليني .

ان الليل العملى يقترح أن التضخم وانخفاض سعر العملة لا يرتبطان بالكامل ارتباطا سلبا (٥) .

Inflation and devaluation are not perfectly negatively correlated.

ان التضخم يعتبر ولاشك أحد العوامل التى تؤثر على سعر الصرف ، الا أن هناك عوامل عديدة تؤثر كذلك على سعر الصرف . ومن بين هذه العوامل مايلي (٦) :

- Balance of Payments Disequilibrium • عدم توازن ميزان المدفوعات ١
Political Factors • العوامل السياسية ٢
Interest Rate Differentials • اختلاف أسعار الفائدة ٣
The Loss of a key Export Market • فقدان سوق تصدير رئيسي ٤
Changes in Propensity to Import • تغيرات في الميل نحو الاستيراد ٥
The Desire to Invest Heavily Abroad • الرغبة المتزايدة تجاه الاستثمار في الخارج ٦
Aid Programmes and Foreign Military Commitments • برامج المساعدات والالتزامات العسكرية الأجنبية ٧
Tariff Restractions • القيود الجمركية ٨
The Economic Policy of Government • سياسة الحكومة الاقتصادية ٩

ومن العرض السابق يتضح أن ترجمة وادماج البيانات المالية الأجنبية سوف يترتب عليه تشويه القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية وبالتالي فإن القوائم المالية الموحدة سوف تكون ضللة . أضف الى ذلك أن طرق الترجمة لم تتعامل بوضوح مع ظاهرة تغيرات مستويات الاسعار ، حيث تركز فقط على أسعار الصرف الاجنبي الملائمة لاستخدامها في عملية الترجمة وكيفية معالجة الارباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية .

وعلاوة على ما سبق فإن المبادئ المحاسبية التي نحكم اعداد القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية لا تتفق بالضرورة مع تلك المبادئ السائدة في دولة الشركة الام . فالمبادئ المحاسبية تعتبر منتمية الى بيئتها المحلية .

Accounting Principles are indigenous to their national environments.

ومن العرض السابق ، فإن هنا البحث سوف يركز على دراسة الموضوعات التالية :

- ١ - القيام بدراسة انتقادية لطرق الترجمة .
- ٢ - اقتراح التوقف عن اعداد القوائم المالية الموحدة .

الفصل الأول

مم

دراسة انتقادية لطرق الترجمة

مممممممم

ان اختلاف اسعار الصرف الاجنبي يترتب عليه تعدد طرق ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة الاجنبية . وعلى ذلك فان مصدر المشكلة
The Source of the Problem
ترجع الى أن أسعار الصرف غير ثابتة (٧) .
Translation Presents problems because exchange rates are not fixed.

ان الاختلاف في المدخل المقترح للترجمة سواء بمعرفة الهيئات المحاسبية أو الباحثين انما ينبع من اختلاف وجهات نظرهم فيما يتعلق بالهدف من الترجمة وادماج القوائم المالية للشركات التابعة الاجنبية مع القوائم المالية للشركة الام . أي بعبارة أخرى اختلاف وجهات نظرهم بخصوص الهدف من اعداد القوائم المالية الموحدة . ففي بعض الحالات قد يحظى مبدأ معنيا باعتماد قليل ، ومثل هذا الاختلاف في وجهات النظر قد لاحظته العديد من الباحثين (٨) . أفف الى ذلك أن ترجمة حسابات شركة تابعة اجنبية لانغراض اعداد القوائم المالية الموحدة للشركة الام يختلف الى درجة كبيرة مع ترجمة حسابات شركة مستقلة يكون هدفها الاساسي هو تحقيق مصلحة الاطراف الاجنبية المختلفة (٩) .

وقد اقترح Lorensen أن الترجمة هي عملية تحويل القياس - أي تعديل قيمة معينة - وبالتالي فانه لا يمكن استخدام الترجمة في تفسير خاصية أي مفردة يتم قياسها ، فالترجمة تغير فقط وحدة القياس ، ويترتب على هذا الاقتراح أن يتم ترجمة أصول والتزامات الشركة التابعة الاجنبية بطريقة تحافظ على المبادئ المحاسبية التي استخدمت أصلا في قياسها (١٠) .

ان معظم النقد الموجه الى طرق الترجمة ينبثق أساسا من نتائج الترجمة المختلفة والتي تعتبر ناقصة Imperfect استنادا الى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . وبملاوة على ذلك فان هناك من يؤيد استخدام طريقة ترجمة معينة في محاولة لأخذ التضخم فسي الحسبان او الآثار المسئولية لأي هبوط في أسعار صرف دولة معينة . فعلى سبيل المثال نجد أن Smith يرى أن اختيار طريقة ترجمة معينة يجب أن يكون مرتكزا على الاثر الاقتصادي الاكثر احتمالا لتحرك أسعار الصرف (١١) .

Selection Should be based upon the most probable economic impact of a movement in exchange rates.

ان وضع معيار لاختيار طريقة ترجمة معنية يبدو غير مألوف الى حد كبير ، وذلك يرجع الى الحقيقة التي موضحاها ان معظم النظم المحاسبية المستخدمة لاتسكن الواقع الاقتصادي . ان معظم الحجج المؤيدة والمعارضة لطريقة ترجمة معينة يبدو أنها تستند على امكانية القبول Acceptability لآثارها على النتائج الكلية للشركة الام وشركاتها التابعة في ظل سعر صرف وظروف تضخم توجد في هذا البلد المعين وفي ذاك التاريخ المحدد (١٢) .

هذا وقد عرف الفكر المحاسبي عدة طرق للترجمة ، ولعل أهم هذه الطرق مايلي :

- ١ - طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة .
- ٢ - طريقة البنود النقدية وغير النقدية .
- ٣ - الطريقة الزمنية .
- ٤ - طريقة معدل الاقفال .

وفيمايلي عرض تفصيلي لكل طريقة من الطرق السابقة .

١ - طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة : The Current - Noncurrent Method

لقد كانت هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا في ترجمة القوائم المالية في الولايات المتحدة الامريكية حتى عهد قريب ، وأنه بالرغم من أنه قد تم استبدالها بالطريقة الرضائية الا أنها مازالت تستخدم وبصفة خاصة خارج الولايات المتحدة الامريكية (١٢) .

وفي ظل طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة فإنه يتم ترجمة الاصول المتداولة والخصوم المتداولة الى ما يعادلها من العملة المحلية لدولة الشركة الام باستخدام معدل الاقفال أي سعر الصرف الفعلي السائد في تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة . أما الاصول غير المتداولة والالتزامات غير المتداولة فيتم ترجمتها على أساس سعر الصرف التاريخي الذي كان سائدا وقت اقتناء تلك الاصول أو حدوث تلك الالتزامات .

اما مفردات قائمة الدخل - باستثناء الاهلاك - فيتم ترجمتها باستخدام متوسط أسعار الصرف السائدة في كل شهر أو أخذ متوسط مرجح ينطى الفترة المالية التي يتم التقرير عنها .

أما الإهلاك فيستخدم بشأنه سعر الصرف التاريخي الذي كان سائدا وقت اقتناء الأصل .
ان طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة كانت شائعة خلال سنوات الحرب العالمية
عندما كانت أسعار الصرف الاجنبى لاتقلب بطريقة يترتب عليها اعداد قوائم مالية مشوهة ولكن
كانت أسعار الصرف تتقلب بنسب طفيفة (١٤) .

وتعاني طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة من الكثير من أوجه النقص . ففي ظل
هذه الطريقة لا يتم تسجيل أرباح أو خسائر ترجمة سواً على الأصول الثابتة أو الالتزامات طويلة
الاجل بالرغم من تعرض الأخيرة لمخاطر تقلبات سعر الصرف . أضف الى ذلك أن هذه
الطريقة تفقر الى وجود أساس نظري كاف . فالتبويب الى بنود متداولة وبنود غير متداولة
لا يقدم لنا تفسيراً لما لنا يجب أن يقوم مثل هذا التبويب بتحديد سعر الصرف الذي يستخدم
في الترجمة . وبمعنى آخر فان طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة تعتمد على تويب قائمة
المركز العالي الى بنود متداولة وبنود غير متداولة وأن مثل هذا التبويب لا يصلح أساساً لاختيار
سعر الصرف المناسب للترجمة .

وأخيراً فان طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة يترتب عليها اعداد قوائم مالية مشوهة -
بسبب تقلبات أسعار الصرف - الامر الذي ينتج عنه عدم امكانية اجراء مقارنات بينها خلال
فترات محاسبية مختلفة . ان المخزون السلمي يعتبر مثالا واضحا لبيان هذا القصور (١٥)
وذلك من خلال المثال التالي .

بافتراض ان شركة أ م امريكية قامت بشحن بضائع الى احدى شركاتها التابعة الاجنبية
في مصر خلال الربع الاخير من العام الاول عندما كان سعر الصرف : ١ دولار = ٢ جنيه
مصرى . وبافتراض ان هذه البضائع طلت بدون بيع حتى نهاية العام وهو تاريخ اعداد القوائم
العالية ، وبافتراض ان تكلفة هذا المخزون كانت ١٠٠.٠٠٠ دولار امريكي . وهنا معناها
ان قيمة هذا المخزون في دفاتر الشركة التابعة يجب ان يتم تسجيله بـ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه
مصرى ، وبافتراض ان الشركة التابعة تخيف ٥٠٪ زيادة على التكلفة والذي يؤدي الى سعر
بيع قدره ٢٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى .

ولنفترض الآن أن سعر الصرف الاجنبى قد انخفض في نهاية العام ليصبح ١ دولار =
٢.٥٠ جنيه مصرى أى ٤.٠٠ دولار = ١ جنيه مصرى . ففي ظل طريقة البنود المتداولة
وغير المتداولة فان تكلفة المخزون السلمي والبالغ قيمتها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى سوف تترجم
باستخدام سعر الصرف الجارى لكي تصبح ٨٠.٠٠٠ دولار امريكي . وهنا يترتب عليه حدوث
خسائر ترجمة قدرها ٢٠.٠٠٠ دولار امريكي تظهر في الحسابات وأن أرباح السنة الاولى
سوف تنخفض - بالتالى بمقدار هذه الخسائر .

Translation Loss

وانا ما تم بيع هذا المخزون ببلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى خلال الربع الاول من العام الثانى وأن متوسط سعر الصرف الذى كان سائنا خلال هذا الربع : ٤٥.٠ دولار = ١ جنيه مصرى ، ومن ثم فان سعر البيع بالدولار = ١٢٥٠٠٠ دولار امريكى ، وهنا فـان الربح الاجالى Gross Margin على المبيعات والذى يسجل فى التقارير المالية فى السنة الثانية = ٥٥٠٠٠ دولار (١٢٥٠٠٠ - ٨٠.٠٠٠) فى حين أن اجالى الربح الحقيقى الواجب تسجيله هو ٢٥٠٠٠ دولار (١٢٥٠٠٠ - ١٠٠.٠٠٠) ويمثل الفرق الحقيقى بين التكلفة وسعر البيع بالدولار الامريكى .

ومن المثال السابق نتضح لنا حقيقتان هامتان :

- ١ - لم تكن هناك خاثر صرف حقيقية فى العام الاول ، وأنه بسبب انخفاض سعر الصرف الاجنبى ، فان ذلك ترتب عليه - بساطة - تخفيض هامش الربح الحدى المتوقع .
 - ب - نتائج التشفيل التى تم التقرير عنها فى السنتين الاولى والثانية قد شوهت بصورة كبيرة distorted بسبب اتباع طريقة ترجمة غير واقعية Unrealistic
- أن أوجه القصور السابقة التى ترتب على اتباع طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة قد أدت الى ضرورة البحث عن طرق ترجمة بديلة أخرى .

٢ - طريقة البنود النقدية وغير النقدية : The Monetary-Nonmonetary Method

لقد كان Hepworth من أوائل الذين دافعوا عن استخدام طريقة البنود النقدية وغير النقدية (١٦) فى بحثه بعنوان " التقرير عن العمليات الاجنبية " قد طالب بماهلى :

- ١ - ضرورة التخلّى عن التمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة عند القيام بالترجمة وأن تحل محلها طريقة البنود النقدية وغير النقدية حيث تعتبر - فى رأيه - أكثر واقعية .
- ب - تعديل طريقة المحاسبة عن أرباح وخاثر الصرف الاجنبى .

وفى ظل طريقة البنود النقدية وغير النقدية ، فان الاصول النقدية والالتزامات النقدية - حيث تمثل حقا يقينى أو التزاما بدفع عدد محدود من الوحدات النقدية فى المستقبل وتتشمّل تلك البنود فى النقدية ، المدينين والالتزامات القصيرة والطويلة الاجل - يتم ترجمتها باستخدام معدل الافقال .

أما البنود غير النقدية وتمثل في الأصول الثابتة والاستثمارات والمخزون فتترجم باستخدام سعر الصرف التاريخي وأخيراً فإن بنود قائمة الدخل سينطبق عليها نفس الأسلوب المتبع نفس طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة .

أما من حيث كيفية المحاسبة عن أرباح وخسائر الصرف الاجنبي فان Hepworth قد أوصى بإدراج كافة النتائج المتعلقة بالعمليات الدولية في حساب منفصل يتم الافصاح عنه .

وقد قام اتحاد المحاسبين في أمريكا The National Association of Accountants بنشر بحث عام ١٩٦٠ بعنوان " مشاكل المحاسبة الإدارية المتعلّفة بالعمليات الاجنبية " وفي هذا البحث يتم وصف طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة تلمس أنها تعكس استخدام تسيويف الميزانية الغرضي يبدو أنه غير ملائم ، ومن ثم فقد أوصى التقرير باستخدام طريقة البنود النقدية وغير النقدية (١٧) .

ان طريقة البنود النقدية وغير النقدية قد وقعت في نفس الخطأ الذي وقعت فيه طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة حيث أنها تعتمد هي الاخرى على تسيويف معين عند تحديد أسعار الترجمة . وحيث أن عملية الترجمة تهتم بالقياس Measurement وليس بالتسيويف Classification ، فان خصائص الأصول والالتزامات التي تحدد كيفية تسيويفها في القوائم المالية - ليست - أي خصائص تلك الأصول والالتزامات - تعتبر بالضرورة ملائمة لاختيار أسعار الصرف الملائمة .

وعلى اية حال ، فان مفردات الميزانية يمكن تعريفها على أنها تمثل بنوداً نقدية

Monetary Items انا كانت مجالها ثابتة في عقد وبعملة شركة أجنبية .

Assets and liabilities are defined as " monetary " if their amounts are fixed by contract in terms of the currency of the foreign entity.

هنا ويرى البعض أن التعريف السابق ينطبق على المخزون السلمي انا كان مقوماً

بمافى القيمة القابلة للتحقق (١٨) Net Realisable value

الا أن Lorenson قد اعترض بشدة على اعتبار المخزون السلمي أصلاً نقدياً تحت أي ظرف من الظروف . اذ انه - وفي ظل أي تعريف - لا يمكن أن يساوي المخزون السلمي عدداً ثابتاً من وحدات عملة الشركة التابعة الاجنبية .

ان الفرق بين طريقة البنود المتأولة وغير المتأولة وطريقة البنود النقدية وغير النقدية هو انه في ظل اتباع الطريقة الثانية فان الالتزامات الطويلة الاجل وليس المخزون السلمى تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف الاجنبى . وقد عارض **Kettel** ذلك ولكن ليس استنادا الى أسس محاسبية ولكن بسبب تأثيرها على الارباح عندما تتخفى قيمة عملة الشركة الام . اذ انه فى مثل هذه الحالات سوف تكون هناك خسائر ظهرت بسبب الالتزامات طويلة الاجل فى حين لا توجد ارباح ترجحة على كل من الاصول الثابتة والمخزون السلمى الامر الذى يترتب عليه تحقيق الشركة الاجنبية لارباح أكثر على أساس عملة الدولة الام (٢٠) .

أضف الى ما سبق ان هناك نقدا أساسيا يوجه دائما الى طريقة البنود النقدية وغير النقدية . فترجحة البنود غير النقدية باستخدام سعر ماضى **a Past Rate** لا يكون دائما مناسباً الا انا كانت هذه البنود مسجلة فى الدفاتر على أساس التكلفة التاريخية ، ولكن فى كثير من الاحوال قد يحدث أن تكون هذه البنود غير النقدية مسجلة على اساس سعر السوق الجارى بالعملة الاجنبية . وعلى ذلك فانه اذا تم استخدام سعر الصرف التاريخى فى الترجمة فاننا لانحصل على القيمة السوقية الجارية أو التكلفة التاريخية بعملة الشركة الام .

واذا الوضع السابق فان طريقة البنود النقدية وغير النقدية يمكن أن تتح القبية السوقية بعملة الشركة الام اذا تم فقط الاعتراف بأن سعر الصرف الجارى هو سعر الصرف التاريخى القابل للتطبيق على البنود غير النقدية المقيدة على أساس الاسعار الجارية . ان التسليم بذلك يعتبر امرا مربكاً ومحيراً جدا حتى بين أنصار طريقة البنود النقدية وغير النقدية حيث أن هنا يقتضى الاعتراف بأن الاصول مثل المخزون السلمى والاستثمارات ينبغي أن تصبح بنوداً نقدية اذا تم قيدها على أساس سعر السوق (٢١) .

ومن العزى السابق يتضح لنا أن القبول العطلى لاسعار الصرف الاجنبى يمتد بصفة أساسية على آثارها على أرقام الربح . ان هذه الانتقادات لطريقة البنود النقدية وغير النقدية قد نشأت فى أمريكا فى أوائل السبعينات عندما بنا الدولار فى الانخفاض أمام عملات مديسة وعلى ذلك فقد بات واضحا أهمية وجود نظرية فى هذا الوقت ، مما ادى الى خروج الدراسة المعروفة باسم **ARS 12** الى الوجود والتي تبعتها ظهور المعيار المحاسبى المعروف باسم **FAS 8** فى عام ١٩٧٥ وهذه الدراسات اقترحت استخدام الطريقة الزمنية .

٢ - الطريقة الزمنية : **The Temporal Method**

ومن أجل التغلب على الانتقادات الموجهة الى كل من طريقة البنود المتأولة وطريقة البنود النقدية وغير النقدية ، فان **Lorenson** أدخل ما يعرف بالمبدأ الزمنى

للترجمة (١٢٢) . وفي ظل الشريعة الزمنية فإن الأصول والالتزامات يتم ترجمتها بطريقة تحافظ على المساواة المحاسبية التي استخدمت أصلاً في قياسها ، ومن أجل توضيح هذه الفكرة فإن Lorensen يقول " طالما أن عملية الترجمة هي عملية تحويل القياس - أي تعديل قيمة معينة - فيترتب على ذلك أنه لا يمكن استخدام الترجمة في تغيير خاصية أي مفردة يتم قياسها ، فالترجمة تغير فقط وحدة القياس النقدي دون تغيير أساس القياس في القوائم الأجنبية " .

Translation Can only change the unit of measure not the attribute of an item being measured.

أي أنه - طبقاً للطريقة الزمنية - إذا كانت التكلفة التاريخية هي أساس القياس بالنسبة للأجل ، فإنه يجب أن يترجم باستخدام سعر الصرف التاريخي ، وإذا كانت التكلفة الجارية أو الاستبدالية هي أساس القياس فيكون بالتالي معدل الاقترال هو أساس الترجمة .

ومن العرض السابق ، يتضح أن الهدف الأساسي من الدراسة التي قام بها Lorensen هو إيجاد أساس منطقي لاختيار سعر الصرف الذي يستخدم في عملية الترجمة والذي لا يكون مقيداً بالنظام المحاسبي القائم على أساس التكلفة التاريخية المحبذ **Pure historic cost system** of accounting

ويترتب على ذلك ترجمة النقدية والمدينين والالتزامات القصيرة والطويلة الاجل باستخدام معدل الاقترال . أما الأصول التي تسجل بالتكلفة التاريخية فتترجم باستخدام سعر الصرف التاريخي ، والأصول التي تنفذ على أساس القيم الجارية فيتم ترجمتها باستخدام معدل الاقترال وأخيراً فإن الإيرادات والمصروفات يتم ترجمتها على أساس أسعار الصرف التي كانت سائدة عند انتام الصفقات المرتبطة بها ، بالرغم من أنه قد يتم استخدام سعر صرف متوسط مرجح . أما أرباح وخائر الصرف الأجنبي فتتعالج بنفس الطريقة التي اقترحتها Hepworth أي تدخل في حساب مستقل يتم الإفصاح عنه .

وفي عام ١٩٧٥ صدر المعيار المحاسبي رقم ٨ **FAS 8** عن مجلس معايير المحاسبة العالية الأمريكي **FASB** والذي يطلب من جميع الشركات الأمريكية تطبيق المبدأ الزماني عند ترجمة القوائم المالية الأجنبية .

ومن الجدير بالذكر ان النتائج التي نحمل عليها باستخدام المبدأ الزماني هي نفس النتائج التي نحمل عليها باستخدام طريقة البنود النقدية وغير النقدية وذلك عندما يتم تطبيق اطار محاسبة التكلفة التاريخية . ومع ذلك فإن النتائج سوف تختلف بطريقة ملحوظة إذا تم اتباع طرق أخرى للتقييم مثل التكلفة الاستبدالية أو التشفقات النقدية المخضومة **Discounted Cash Flows**.

ان نظرية الملكية Proprietary Theory تعتبر العامل المسيطر
ورا' استخدام المبدأ الزمني في الترجمة حيث ينظر الى الشركات التابعة الاجنبية على أنها
تقوم بعمل تسديدات الى الشركة الام (٢٢) . كذلك فان نظرية الملكية تؤدي الى الاستنتاج
بان المبادئ المحاسبية للشركة الام يجب استخدامها في جميع شركاتها المجموعة ، وأن عملة
الشركة الام يجب أن تكون العملة الوحيدة المستخدمة في اعداد القوائم المالية الموحدة .

ومن العرض السابق يتضح لنا أن جوهر المبدأ الزمني هو أن طريقة التقييم
Valuation Method التي تستخدمها الشركة التابعة في تقييم أصولها
والترامات يجب أن يتم المحافظة عليها عند الترجمة . وهنا معناه ان اختلاف طرق التقييم
يؤدي الى اختلاف سعر الصرف الذي سوف يستخدم في عملية الترجمة وذلك على النحو التالي:

أ - عند اتباع التكلفة التاريخية يتم تطبيق سعر الصرف التاريخي اللازم The Appropriate
Historic Rate

ب - وعند اتباع التكلفة الاستبدالية أو القيمة البيعية الحافية فيتم حينئذ تطبيق معدل
الاقفال . The Closing Rate

ج - وأخيرا اذا تم التسجيل على أساس المتحصلات المستقبلية أي ما تتوقع المنشأة تحصيله
من المدينين مستقبلا وينطبق نفس المبدأ على الالتزامات وذلك بتسجيلها على أساس
ما تتوقع المنشأة ان تقوم بداده في المستقبل من أجل الوفاء بالالتزام ، ففي مثل
هذه الحالات يتم تطبيق سعر الصرف المستقبلي اللازم
The Future or Forward Rate.

وهنا فانه يثار التساؤل الآتي :

هل يتم استخدام سعر الصرف المستقبلي أم سعر الاقفال عند ترجمة المدينين
والالتزامات ؟

لقد توصل Lorenzen الى نتيجة هامة مؤدعا ان معدل الاقفال - وليس المعدل
المستقبلي - يجب ان يستخدم في ترجمة كل من المدينين والدائنين وذلك لعدة اسباب
منها ما هو على Pragmatic ومنها ما هو نظري Theoretical اذ ان
سعر الصرف المستقبلي غالباً ما يكون غير معروف في تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة ، وبالتالي
فان أفضل (او على الاقل المعدل الأكثر موضوعية) تقدير له هو معدل الاقفال .

وعلاوة على ذلك فانه اذا ما ذكر سعر الصرف المستقبلي في سوق الصرف الاجنبي
Foreign Exchange Market والذي قد يختلف عن السعر الجارى
او الغير Current or Spot Rate فان الفرق بين السعرين سوف يتم
تعويضه Offset عادة عن طريق الفرق في معدلات الفائدة حيث أن معدلات الفائدة سوف
تكون أعلى في الدولة التي يكون فيها سعر الصرف المستقبلي (الأجل) أقل من سعر
الصرف الفوري (٢٤) . ويترب على ذلك أن سعر الصرف الحالى يعتبر أفضل مؤشر
للتنبؤ بأسعار الصرف المستقبلية .
The Present rate of exchange is the best predictor

of Future Rates.

وعنا الاقتراح القائل بأن الاسعار الحالية تتضمن التوقعات expectations
انما يرتبط بالفرض المعروف باسم فرض كفاءة السوق (٢٥) the Market Efficiency
Hypothesis (القائل بأن سعر الصرف الحالى يعتبر
أفضل مؤشر للتنبؤ بأسعار الصرف المستقبلية) ، وبالتالي فانه من المنطقي توقع استمرار هذا
التنبر في أسعار الصرف في المستقبل وبالتالي يجب الاعتراف به الآن .

The Generality of the Temporal Principle : عمومية المبدأ الزمنى :

ان المبدأ الزمنى يتسق بصفة عامة مع طريقة البنود النقدية وغير النقدية وذلك في ظل
اتباع محاسبة التكلفة التاريخية . ان الفرق الجوهرى لطريقة البنود النقدية وغير النقدية يتمثل
عندما يتم قياس المخزون السلعي بالقيمة البيعية الصافية اذ انه سوف يترجم باستخدام سعر
الصرف التاريخي . ان من مزايا استخدام المبدأ الزمنى في الترجمة هو أنه لا يتقيد بمبدأ
التكلفة التاريخي ويترب على ذلك أن المبدأ الزمنى يحدنا بقواعد Rules لترجمة القوائم
المالية المعدة طبقاً للمبادئ المحاسبية الاخرى المتعلقة بالتقويم .

ان امكانية التطبيق العام للمبدأ الزمنى جعلته ذو جاذبية له لما المحاسبة الذين
اقتنعوا بذلك المبدأ حيث انه يقدم مدخلا يمكن أن يحظى بالقبول تجاه مشكلة الترجمة (٢٦)

لقد ترتب على ضعف قيمة الدولار بعد عام ١٩٧١ أمام العملات الرئيسية الاخرى
مثل الين الياباني والمارك الالمانى والجنيه الاسترليني الى اعتراف الشركات الامريكية على تطبيق
المبدأ الزمنى في الترجمة حيث كانت الشركات القابضة طرزة بتسجيل خائر الترجمة على
الفروض طويلة الاجل والتي تتم بالعملة الاجنبية في الوقت الذي لايسح فيه بتسجيل أرباح

الترجمة المتعلقة بالاصول الثابتة والتي تم اقتنائها عن طريق تلك القروض طويلة الاجل (٢٧) .

وقد ترتب على الوضع السابق ازدياد الضغط على مجلس المعايير المحاسبية المالبيـة من أجل سحب او تعديل التوصية رقم ٨ FAS 8 وفي مايو ١٩٧٨ قام مجلس المعايير المحاسبية المالية بتوجيه الدعوة الى المهتمين لاجل تعليقاتهم على التوصيات من ١ - ١٢ . هذا وقد تبين أن ٩٠٪ من التعليقات كانت انتقادية . وبالرغم من ذلك فقد قاوم مجلس المعايير المحاسبية هذا الضغط المتزايد وذلك بسبب الايمان الراجح بأن المعايير المحاسبية يجب أن تستند الى مبدأ وليس الى احراز نفع خاص .

الا أن مجلس المعايير المحاسبية FASB وكتيجة لهذا الضغط المتزايد قام بعمل تعديلات رئيسية على التوصية رقم ٨ . وفي مارس ١٩٨٠ أعلن مجلس المعايير المحاسبية أن طريقة معدل الافثال لها عدد من المزايا وأعلن انه تم اعداد مشروع جديد على هذا الاساس وكان ذلك في أغسطس ١٩٨٠ . وبالفعل قام المجلس باصدار اقتراح يقضى بتطبيق طريقة معدل الافثال ، وصدرت بها التوصية رقم ٥٢ في ديسمبر ١٩٨٠ (٢٨) . وطبقا لهذه التوصية تتم الترجمة على النحو التالي :

- ١ - يستخدم معدل الافثال في ترجمة الاصول والالتزامات .
- ب - أما الايرادات والمعروفات والكاسب والخاسر فتترجم بسعر الصرف السائد في تاريخ الاعتراف بهذه الغردات . الا انه نظرا لصعوبة تطبيق ذلك من الناحية العملية فيمكن بالتالى استخدام سعر صرف متوسط مرجح للفترة . هذا ولاتدخل فروق الترجمة ضمن بنود تحديد الدخل ، وانما يجب - طبقا للتوصية - ادراج هذه الفروق في بند مستقل ضمن حقوق الملكية .

٤ - طريقة معدل الافثال : The Closing Rate Method

تعد طريقة معدل الافثال من أولى الطرق التي تم استخدامها . وقد تم استخدام هذه الطريقة في كل من بريطانيا وأمريكا عندما كانت عملاتهم و عملات الدول الاخرى يتم مبادلتها على أساس أسعار صرف ثابتة وعندما كانت كذلك عملات الدول النامية ضعيفة Weaker وبناء على ذلك فقد كان اختيار سعر الصرف لايمثل مشكلة بالنسبة لهذه الدول المتقدمة هنا بالاضافة الى أن طريقة معدل الافثال تعتبر طريقة واضحة وسهلة الاستخدام (٢٩) .

وفي ظل طريقة معدل الافثال فانه يتم ترجمة كافة اصول والتزامات الشركة التابعة الاجنبية باستخدام معدل الافثال . كذلك يستخدم معدل الافثال في ترجمة كافة بنود الايرادات والصروفات .

ان طريقة معدل الاقبال قد لاقت تأييداً من الهيئات المحاسبية في بريطانيا وخاصة من معهد المحاسبين القانونيين بالجزيرة وويلز (٢٠) The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW).

ومن الجدير بالذكر انه في ظل بحاسة التكلفة الجارية فاننا سوف نحمل على نفس النتائج باتباع طريقة معدل الاقبال او الطريقة الرضية .

ان طريقة معدل الاقبال تقوم على الحجة الاساسية التي موثقاها ان الشركات التابعة الاجنبية لا توجد بمفرد اساسية من أجل عمل تسديدات الى شركاتها الام . فالشركة التابعة الاجنبية تمثل شخية معنوية مستقلة a Separate Entity وأن مافى قيمتها ينظر اليه على انه يتعرض للخطر at Risk بسبب تقلبات اسعار صرف العملات وليس كل رصيد فردى على حدة Individual balance . ان هذه الحجة قد وردت في التوصية رقم ٨ (FAS 8, Para. 140) كما أكد عليها Parkinson عند حديثه عن العمليات المستقلة (٢١) . ويرتب على ذلك أن جميع الارصدة يجب أن تترجم باستخدام نفس المعدل السائد في تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة .

كذلك يمكن القول أنه انا لم يتم تطبيق معدل صرف واحد ، فان العلاقات الاملية بين الارصدة المختلفة ومفردات الربح سوف تكون غير واضحة وذلك بسبب استخدام أكثر من سعر صرف . أضف الى ذلك انه سوف تكون هناك مشاكل أقل تحدثها أرباح أو خسائر الصرف الاجنبى على الالتزامات طويلة الاجل اذ انه سوف تكون هناك تحركات مماثلة على الاصول التي تم تمويلها عن طريق تلك الالتزامات طويلة الاجل (٢٢) .

وبالاضافة الى المرايا السابقة لطريقة معدل الاقبال ، فقد ورد بالمرافق رقم ٢١ ED 21 (بالفقرة رقم ١٠) الصادر في سبتمبر ١٩٧٧ عن لجنة المعايير المحاسبية البريطانية (ASC) The Accounting Standards Committee ان طريقة معدل الاقبال تتسم بالمزايا التالية (٢٢) .

- ١ - انها تتعامل بكفاءة effectively مع الموقف الذى تكون فيه الاصول الثابتة موجودة خارج البلاد وانه تم تمويلها عن طريق قروض بعملة أجنبية ، ومن ثم فان التغير فى سعر الصرف سوف ينتج عنه تمويل أرباح وخسائر الترجمة .
- ب - ان العلاقة الموجودة بين أرصدة الحسابات المعددة أصلا بالعملة الاجنبية يتم المحافظة

عليها Preserved في الحسابات المترجمة ، بينما ذلك لا يمكن تحقيقه اذا تم استخدام الاسعار التاريخية في ترجمة أصول معينة .

ج - ليس من الضروري الاحتفاظ بسجلات لكل من الاصول الثابتة والموارد السليمة والموجود خارج البلاد وذلك على اساس الجنيه الاسترليني ، في حين أن ذلك سوف يكون ضروريا اذا تم استخدام الاسعار التاريخية .

د - تعتبر طريقة معدل الاقتال من الطرق التي يسهل استخدامها وفهم نتائجها بواسطة مستخدمي القوائم المالية الموحدة .

بالنظر الى المزايا السابقة التي يدعى الدرافت رقم ٢١ أنه يتم تحقيقها باتباع طريقة معدل الاقتال ، فانه يمكن القول أن المزايا رقم (ح) و (د) يمكن دمجها بسهولة . انه قد يمكن القول بأن طريقة معدل الاقتال تعتبر طريقة سهلة الاستخدام ، الا أن الصعوبات العملية المتعلقة بتطبيق المبدأ الزمني يجب الا يتم المبالغة فيها . اذ انه بمجرد الوصول الى التكلفة التاريخية للاصول الثابتة على أساس عملة الدولة الام ، فان هذه التكلفة التاريخية سوف تكون صحيحة Valid ان طريقة معدل الاقتال تتطلب اجراء تعديلات سنوية على قيم الاصول ، ويترتب على ذلك دمج الميزة (ج) .

أضف الى ما سبق ان سهولة الاستخدام لا يمكن اعتبارها سببا وجيها لاختيار طريقة محاسبية وبصفة خاصة عندما تكون الثروة في قيم الاصول كبيرة جدا . Very Substantial

وأخيرا فانه من الخطأ القول بأن نتائج تطبيق طريقة معدل الاقتال يمكن فهمها بسهولة بواسطة مستخدمي القوائم الموحدة حيث تمثل نتيجة سطحية لعملية حسابية بسيطة .

ان النقد الرئيسي الذي يمكن توجيهه الى طريقة معدل الاقتال في ظل اتباع محاسبة التكلفة التاريخية يمكن تلخيصه بالشكل التالي (٢٤) :

" ان طريقة معدل الاقتال عندما تم تطبيقها على أصل مسجل بالتكلفة التاريخية في ميزانية الشركة التابعة الاجنبية سوف ينتج ربما مترجما ليس له أي دلالة : فهذا الرقم لا يمثل التكلفة التاريخية طبقا لعملة الدولة الام ولا طبقا للعملة الاجنبية ، كما انه لا يمثل التكلفة الاستيعابية ولا يمثل كذلك صافي القيمة القابلة للتحقق . ان هذا الرقم لا يعنى في الحقيقة أي شيء سوى أنه حاصل ضرب رقمين لا يرتبطان ببعض " .

ان مثل هذا الخطأ الناتج عن اتباع طريقة معدل الاقتال يعتبر خطأ جوهرياً ، اذ أنه يؤدي الى استخدام طريقة لا يمكن أبداً قبولها ، وهذا راجع الى انها تؤدي الى احداث فوضى عملية ونظرية (٢٥) .

The Closing rate for historic cost accounting is Said to lead to Conceptual and Practical nonsense. It leads to nothing except the product of multiplying two Unrelated numbers.

وبالرغم من الانتقادات الشديدة الموجهة الى طريقة معدل الاقتال الا انه مازال يوجد الدليل الاقتصادي الذي لا بد من الاستماع اليه حيث يؤيد استخدام طريقة معدل الاقتال . فعلى سبيل المثال نجد Seilder يؤيد استخدام طريقة معدل الاقتال على أساس أنها بخلاف الطريقة الزمنية - تعمل على تحريك الربح في نفس الاتجاه وكما كانت تدفقات المكاسب المستقبلية بعملة الشركة الام (٢٦) .

كذلك فان Smith يؤيد نفس الاتجاه السابق حيث يقول أن الشركة التابعة الموجودة في بلد ذات عملة قوية Strong Currency تظهر خسائر انا ما اتبعت الطريقة الزمنية وذلك بسبب الالتزامات الطويلة الاجل في الوقت الذي تمثل فيه هذه النويمة من الشركات التابعة الاجنبية استثماراً جيداً (٢٧) .
عدم الاتفاق حول تطبيق طريقة ترجمة معينة :

ان الادلة العملية أوضحت أن الشركات متعددة الجنسيات قد استخدمت جميع طرق الترجمة السابق ذكرها - ففي أمريكا أثبتت الدراسة التي قام بها معهد المدبرين الماليين (٢٨) The Financial Executives Institute ان بعض الشركات تطبق طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة وأن عدداً من الشركات الاخرى تطبق طريقة البنود النقدية وغير النقدية . وما يثير الدهشة ان هذه الدراسة الميدانية أوضحت أن غالبية الشركات الامريكية تتبنى خليطاً من هاتين الطريقتين A Hybrid Method أي من طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة وطريقة البنود النقدية وغير النقدية .

أما بعد صدور التوصية رقم ٨ FAS B فان الموقف في أمريكا قد أصبح أكثر اتحاديًا وذلك للوفاء بتطلبات هذه التوصية المادرة عن مجلس المعايير المحاسبية العالية ، والتي تقضى

بتطبيق الطريقة الزمنية كأساس للترجمة . وكما رأينا انه بسبب ضعف الدولار بعد عام ١٩٧١ فان ذلك أدى الى الضغط المتزايد على مجلس المعايير المحاسبية وكانت نتيجة هذا الضغط صدور التوصية رقم ٥٢ في ديسمبر ١٩٨٠ والتي تقترح تطبيق طريقة معدل الاقبال .

أما في بريطانيا فانه لا يوجد كذلك اتفاق حول اتباع طريقة ترجمة معينة . فوجد الدرافت رقم ٢١ قد تعرض للنقد الشديد بسبب السماح باستخدام طريقة معدل الاقبال . أو الطريقة الزمنية . ومع ذلك فان الدرافت الجديد الصادر في اكتوبر ١٩٨٠ قد فضّل استخدام طريقة معدل الاقبال ولكنه يسمح في نفس الوقت باستخدام الطريقة الزمنية في ظل ظروف معينة (٢٩) .

وأخيرا فقد أوضحت الدراسة المسحية Survey التي تمت في ٤٦ دولة بمعرفة The Price Waterhouse International الناتج التالي : (٤٠)

- ١ - معظم الشركات في الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وشيلي وفيجي والكمبيك ونيوزيلانده وأرجواي وفنزويلا تستخدم طريقة البنود النقدية وغير النقدية .
 - ب - معظم الشركات في بربودا وكندا وكولومبيا وإيران وباكستان وجنوب افريقيا تستخدم طريقة البنود المتأولة وغير المتأولة .
 - ج - غالبية الشركات في الدنمارك وفرنسا والهند واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا وبريطانيا تستخدم طريقة معدل الاقبال .
- ومن الجدير بالملاحظة ان طرق الترجمة المستخدمة كما اظهرتها الدراسة السابقة تميل الى التشابه جغرافيا .

الفصل الثاني

مدخل مقترح للتوقف عن اعداد القوائم المالية الموحدة

ان التعديل الجوهرى لاستثمارات دولة ما ومعلوماتها المحاسبية من أجل مطابقة معيار دولة أخرى يعتبر - بلا شك - ضللا

Substantial Modification of one Country's investment and accounting information to meet another Country's Standard is Counterproductive and misleading.

فادماج البيانات المالية للشركات التابعة الاجنبية يؤدى الى تشويه كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالى للشركة الام . ان المبادئ المحاسبية تعتبر متبينة (أى محلية) indigenous الى بيئتها المحلية ، ولكن نجد أن كلا من التوصية رقم ٨ FAS 8 والدرافت رقم ٢١ Exposure Draft يسمحان بادماج الاستثمارات الاجنبية المباشرة . الامر الذى يترتب عليه تجاهل آثار تلك البيئات المحلية المختلفة وتجاهل الشخصية المعنوية المستقلة لكل شركة من الشركات التابعة الاجنبية . أضف الى ذلك ان هذا الادمج يؤدى - بشكل خطر - الى تعديل alter المعلومات المالية للشركات التابعة الاجنبية . وعلى ذلك فان الباحث - كما سئرى بعد ذلك - يسرى التوقف عن اعداد القوائم المالية الموحدة وذلك بادماج القوائم المالية للشركات التابعة الاجنبية - والتي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الشخصية المعنوية للشركة الام - مع القوائم المالية للشركة الام .

انتما المبادئ المحاسبية الى البيئة المحلية : Accounting Practices are indigenous to its Context

ان المحاسبة هى نظام معلومات يوجد بهدف الوفاء بالاحتياجات التى تفرضها بيئة كل دولة . وبسبب الفروق الثقافية Cultural difference والتاريخية Historical والاقتصادية Egonomic فى النظم السياسية والاقتصادية ، فان ما تتضمنه التقارير تتقلب Fluctuate وتختلف من دولة لآخرى .

وإذا الوضع السابق ، فانه ليس من العدهش ملاحظة اختلاف المبادئ والاساليب المحاسبية فى أنحاء العالم . وفى هذا الجزء سوف يعرف الباحث بعضا من الامثلة التى

تبين اختلاف الممارسات المحاسبية الاجنبية ومقارنتها مع تلك المبادئ والممارسات المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال مما يساعدنا على الفهم الضو على تلك الفروق العالمية .

ان المانيا الغربية - على سبيل المثال - تتم بوجود مهنة محاسبية فائقة جدا

a Very Sophisticated accounting profession

وهذا هو ما نتوقعه من مثل هذه الدول المتقدمة . وبخلاف الولايات المتحدة الامريكية ، فان المحاسبة في المانيا الغربية تخضع لرقابة الحكومة الفيدرالية .

Federal Government . وفلك من خلال قانون الشركات (٤١) . Companies Act

ان مثل هذا التنظيم يختلف تماما عما يحدث في الولايات المتحدة ، حيث نجد ان المهنة Profession هي التي تضع المعايير الخاصة بها وانها هي المسؤولة عن وضع السياسات والممارسات المحاسبية . ولان المحاسبة في المانيا الغربية تعتبر نتيجة مباشرة للتشريع Legislation والتي تتأثر - بالتالي - بكل من المحاسبين وغير المحاسبين nonaccountants فان ذلك يترتب عليه انبثاق الاساليب والممارسات

a less theoretical base

المحاسبية من قاعدة نو اساس نظري اقل من تلك الاساليب والممارسات في الولايات المتحدة .

أضف الى ما سبق انه بسبب خضوع الاساليب والممارسات المحاسبية لرقابة الدولة State Control فانه من المتوقع - بالتالي - ان تنتج هذه الممارسات المحاسبية Accounting Practices معلومات من أجل خدمة الائتماني الحكومية على حساب خدمة مصالح المستثمرين .

كذلك فاننا نجد ان الممارسات المحاسبية في المانيا الغربية ترتبط ارتباطا وثيقا بالقواعد الضريبية الفيدرالية . فعلى سبيل المثال فان الاهلاك المعجل accelerated depreciation يمكن أن ينظر اليه على انه يمثل ميزة للائتماني

الضريبية فقط عند اعداد القوائم المالية . وعلى فلك فان هذا الاجراء يترتب عليه تقويم الاصول الثابتة بقيمة منخفضة جدا في الوقت الذي يتم فيه البالفة Overstatement

في احتساب نفقات الاهلاك . وأخيرا فان القانون الالمانى يتطلب كذلك تخفيض الاصول المتداولة الى قيمتها الاستبدالية أو صافي القيمة القابلة للتحقق وذلك في حالة انخفاض قيمة هذه الاصول في ترويج اعداد القوائم المالية .

ان المملكة المتحدة تقدم تناقضا واضحا فيما يتعلق باختلافه الممارسات المحاسبية عن تلك الممارسات المتبعة في أمريكا . ان المملكة المتحدة تعتبر - بلا شك - معادلة للولايات المتحدة فيما يتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة . ان المهنة في بريطانيا يتم تنظيمها وحفظها قانون الشركات ومع ذلك فانه توجد ارشادات عامة للمهنة (٤٢) **General Guidelines** لقد تعرضت بريطانيا لتأميم صناعاتها الرئيسية . الامر الذى ترتب عليه - بالنسبة - تأثير الاساليب والممارسات المحاسبية تبعا لذلك .

ففي بريطانيا نجد أنه ليس هناك حاجة لاعتماد قائمة التغير في المركز العالى . كذلك فان بريطانيا قد استجابت لمشكلة التضخم التى تتعرض لها ، فعلى سبيل المثال تم السماح باعادة تقويم الاصول الثابتة بالرغم من الاستمرار فى تفضيل التكلفة التاريخية (٤٣) . ولاشك أن هنا يعتبر تناقضا غير مباشر لمبادئ التكلفة التاريخية المستخدمة فى الولايات المتحدة .

مثال آخر فى هذا الصدد وهو يتعلق بإيطاليا حيث تعرضت لمشاكل اقتصادية وناجت من مشكلة وجود حكومة غير مستقرة **Unstable Government** . أضف الى ذلك أن هناك تنظيم بسيط للغاية لمهنة المحاسبة هناك . فعلى سبيل المثال فلا توجد توصيات صدرت بشأن المبادئ المحاسبية وأن القواعد الإرشادية العامة الموجودة هناك هي تلك الصادرة فقط عن القانون المدنى **Civil Code** والقوانين الضريبية **Tax Laws** (٤٤)

وعلى ذلك فليس من الغريب ان نجد أن القوائم المالية فى إيطاليا لا يتم اعدادها بدقة وأنها غالباً ما تكون مليئة بالاطخا ، وقد يكون معنى هذه الاطخا عديا **intentional** فالجملات الضريبية فقط هي التى يتم اعدادها بشئ من العناية والاهتمام ولكنها - بالطبع - تكون محدودة القيمة . أضف الى ذلك أن الثبات **Consistency** فى استخدام المبادئ المحاسبية فى إيطاليا غير ضرورى ، الامر الذى يترتب عليه صعوبة اجراء المقارنات لتلك القوائم المالية بين فترة مالية وأخرى . واختصار شديد فان المحاسبة فى إيطاليا تفتقر الى الدقة (٤٥) .

In Short, There is a Lack of Sophistication in Italian Accounting.

وحيث أن هذه الدول الثلاث السابقة - ألمانيا الغربية وبريطانيا وإيطاليا - هي دول اعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة EEC ، ولذلك فانه من الاكراهات ان تكون هناك صفقات واستثمارات أمريكية مباشرة بين تلك الدول . أضف الى ذلك أن هناك استثمارات أمريكية مباشرة فى جميع هذه الدول ، الامر الذى يترتب عليه أهمية الحصول على بيانات

ومعلومات بخصوص هذه الاستشارات داخل هذه الدول . ولكن عندما نرى أن هذه البيانات الثلاث مختلفة ، فإنه بالتالي يصعب مقارنة القوائم المالية في هذه الدول الثلاث . وعلاوة على ذلك فقد تكون هناك قوائم أعدت لمستخدمين مختلفين ولاغراض مختلفة ومن ثم فإن هذه القوائم تعتبر غير متشابهة .

Dissimilar

وهذا بالضبط هو ما يتمثل في مشكلة تقويم Valuation الشركات التابعة الاجنبية الهامة في بيئات مختلفة لفرص اعداد القوائم المالية الموحدة .

الجهود المبذولة من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية :

منذ عام ١٩٧٢ ولجنة المعايير المحاسبية الدولية The International

Accounting Standards Committee (IASC) تسمى السى

ايجاد معايير محاسبية عالمية يمكن قبولها بسهولة . هنا وقد اعترفت اللجنة بأن تحقيق مثل هذا الهدف ليس من السهل تحقيقه . هنا وقد أحرزت اللجنة نجاحا كبيرا في مجالات أخرى وخاصة في مجال الافصاح Disclosure . وعلاوة على ذلك فقد تبنت عدة دول المعايير الصادرة عن اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية ، وكانت الولايات المتحدة من بين هذه الدول التي عبرت عن تأييدها لتلك المعايير (٤٦) .

أما الوصول الي اتباع ممارسات محاسبية عالمية Worldwide

Accounting Practices فقد اعترفت لجنة معايير المحاسبة الدولية بأن ذلك من الصعب جدا تحقيقه والسبب في ذلك يرجع الى أن المحاسبة تتأثر بالقيود الثقافية . وعلاوة على ذلك فإنه لا يوجد اتفاق حول استخدام أداة معيارية a Yardstick لقياس العمليات في بيئات مختلفة ، وهذا يعرّب عليه اثاره الشكوك المتزايد حول جدوى مقارنة تلك المعلومات . وعلى ذلك فإن ما يمكن تحقيقه على المستوى العالمي قد يتمثل في الثبات Consistency في استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لآخرى وكذلك الافصاح .

التطبيق الحالي بشأن الاستثمارات الاجنبية : Current Practice in Foreign

Direct Investment

ان الهدف الرئيسي للتوصية رقم ٨ FAS B والتي مازالت تحكم التطبيق الحالي فيما يتعلق بالعمليات الاجنبية هو اعداد قوائم مالية بنفس الطريقة التي كانت ستعد عليها اذا تمت هذه الانشطة الاجنبية البراد المحاسبة عنها في الولايات المتحدة الامريكية .

ان هذه التوصية السابقة تسمح لتلك القوائم المالية الاجنبية أن يتم ادماجها مع القوائم المالية للشركة الام .

ان القوائم المالية لشركة تابعة اجنبية يجب تعديلها Restated لكي تعكس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في أمريكا . ومع ذلك فان الشركات التابعة الاجنبية التي تم تكوينها في ظل قانون اجنبي يكون لزاما علينا أن تستخدم المبادئ المحاسبية السائدة في الدولة الخفية . وقد ترتب على ذلك قيام الشركات التابعة الاجنبية بالاحتفاظ بمجموعتين من الدفاتر المحاسبية . ولكن مثل هذا الاجراء لاشك أنه يعتبر مرهقا Cumbersome حتى يتم الوفاء بالاحتياجات المختلفة لكل من الدولة الخفية والشركة الام .

أضف الى ما سبق ، فان القوائم المالية للشركات التابعة الاجنبية وبعد تعديلها لا يبدى من القيام بترجمتها من عملة الدولة الخفية الى الدولارات ، وطريقة الترجمة المتبعة مع التوصية رقم ٨ هي لطريقة الزمنية والتي انتقدت بعد ذلك انتقادا شديدا . فعلى سبيل المثال ، فان القوائم المالية التي تم اعدادها في بيئة اجنبية تتسم بوجود معدلات مفرطة جدا للتضخم Hyper Inflation يجب أن يتم حينئذ تطبيق طريقة معدل الاقلال عند القيام بالترجمة . ان هنا الاجراء يجعل من السهل القيام بعملة الترجمة ، ولكن سوف يترتب على ذلك ادماج تلك القيم الجارية مع القيم التاريخية للقوائم المالية للشركة الام . أضف الى ذلك أن الدرافت رقم ٢١ يتطلب استخدام طريقة معدل الاقلال عند القيام بالترجمة مع معالجة ارباح أو خسائر الترجمة في حساب حقوق الملكية حتى لا يتم تشويه قائمة الدخل . ان النقد الرئيسي لكل من التوصية رقم ٨ والدرافت رقم ٢١ هو أنهما لم يتعرضا بعد لدراسة أبعاد مشكلة البيانات المخلفة .

القضية الاساسية : The Overriding Question

ان الشركات التابعة الاجنبية تعمل في بيئات اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية مختلفة . ان مثل هذا الموقف لا يؤثر فقط على المبادئ المحاسبية الواجبة التطبيق ، بل يؤثر كذلك على معنى أو مغزى القيم Values التي يتم الماقها attached بالاموال والصروفات . فعلى سبيل المثال قد تبلغ تكلفة مبنى معين ٦٠٠ الف دولار اذا تم بناؤه في ألمانيا الغربية ، في حين أن نفس المبنى قد يتكلف فقط ٢٠٠ الف دولار في كوريا الجنوبية . وازا هنا الموقف يثار التساؤل التالي : ماهى القيمة التي يجب الماقها لهذين الاملین بواسطة الشركة الام عند القيام باعداد القوائم المالية الموحدة ؟ ان التكلفة التاريخية هي - بالطبع - الواجبة الاتباع ولكن هاتين التلفتين حدثتا في بيئتين مختلفتين

وأن هناك معانٍ مختلفة ترتبط بهما حسب البيئة . فهل يمكن اعتبار تكلفة المبنى منخفضة في كوريا الجنوبية في ضوء المعايير الكورية ؟ وهل يمكن النظر إلى هذا الاستثمار في ألمانيا الغربية على أنه يمثل استثماراً حكيماً *A Wise investment*

انه من الواضح أن مقارنة التكاليف بعد التمديد والترجمة لا تعتبر اجراءً حكيماً *a Wise practice* حيث أن التكاليف المختلفة والعائد على الاستثمارات يكونان مرتبطان ارتباطاً محلياً بكل بيئة على حدة .

وعلاوة على ما سبق فإن ادماج الصروفات قد يؤدي إلى غموض وربما إلى تشويه المعاني *meanings* الملتصقة بالقوائم المحلية للشركة الأم .

وعلى سبيل المثال لوبلغت المرتبات والاجور ١٠٠ الف دولار في ألمانيا الغربية وبلغت كذلك ١٠٠ الف دولار في كوريا الجنوبية . فهنا فإنه من الواضح أن المقارنة في هذه الحالة تعتبر غير سليمة حيث أن مبلغ المائة الف دولار التي يتم انفاقها في كوريا الجنوبية تشتري عمالة أكثر بكثير من تلك التي يمكن شراؤها في ألمانيا الغربية (٤٧) .

خاصية أخرى تتعلق ببيئة العمل الأجنبية وتتمثل في المخاطر التي تتعرض لها هذه الاصول في الخارج . فهل هذه الاصول الموجودة في بيئات أجنبية لها أي قيمة ؟ ان المخاطر الناجمة عن المصادرة *expropriation* أو التأميم *nationalization* قد تكون عالية ، ومن ثم فإن قيمة تلك الاصول يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر أي مشكوك في صحتها *Precarious*

ان هناك أدلة واضحة تبين أن الشركات الأم الأمريكية تولى عامل الخطر *Risk Factor* اهتماماً كبيراً عند التقرير عن شركاتها التابعة الأجنبية . فأثناء الفترات الأقل تشيماً بالنجاح *less auspicious* مثل الحروب والركود الاقتصادي *Recession* نجد ان الشركات الأم الأمريكية تتجه إلى تجنب ادماج القوائم المالية لتلك الشركات التابعة الأجنبية المشكوك في مركزها العالي (٤٨) . أضف إلى ذلك أنه حتى في الاوقات المشيرة بالنجاح *Favourable Times* فإنه بالرغم من ذلك توجد درجات مختلفة لعنصر المخاطر وعدم التأكد حول العالم وأن هذه المخاطر تتغير باستمرار .

ان عنصر الخطر يضيف لنا بعداً آخر للمعاني المختلفة للاصول حول العالم ويزيد من احتمال تعريض قيم تلك الاصول للتشويه اذا تم ادماجها في القوائم المالية الموحدة

وهكذا فان اعداد القوائم العالية الموحدة يترتب عليه النظر الى ارباح الشركات التابعة الاجنبية وأصولها كما لو كانت أرباحا وأصولا أمريكية (بافتراض أن الشركة الام أمريكية) .
وتلاوة على ذلك فان هذا الموقف يحدث بعد القيام بتعديل لاجدوى منه **a Futile restatement** ثم القيام بعطية الترجمة ، وكل ذلك يترتب عليه غشوف في المعاني الحقيقية لتلك البنود . ان الموقف يصبح أكثر تعقيدا عندما تكون هذه الشركات التابعة الاجنبية شركات أم لشركات تابعة أجنبية . فبعد استكمال عطية التعديل والترجمة يكون من الصعب حقا الصاق أى معنى بالنتائج .

ومن الواضح أن هناك عيوب **Flaws** فى ادماج الأرباح والاصول الاجنبية اذ انه يجب ملاحظة ان الشركات التابعة الاجنبية تقوم باجراء' تعديلات نقدية الى الشركة الام وذلك من خلال العائد أو أى مدفوعات أخرى ، ولكنه غالبية الاصول الاجنبية سوف لا يتم نقلها الى الشركة الام الا عند جل الشركة التابعة الاجنبية **Dissolution** . وهكذا فان ادراج تلك الاصول فى القوائم العالية الموحدة للشركة الام كما لو كان قد تم نقلها يعتبر - بلا شك - أمرا غير مستعاض .

آراء علماء الاقتصاد :

ان الاقتصاديين ينتقدون طرق الترجمة السابقة حيث يرون أنها تؤدي الى احتساب قيم للاصول وأرباح وخسائر ترجمة لا تتسنى مع الواقع الاقتصادى .

ان **Dufey** يعطى مثلا لشركة تابعة فرنسية لشركة أم لصناعة السيارات فى أمريكا والتي تتمثل نشاطها الرئيسى فى تصنيع المحركات **engines** والتي تقوم بتصديرها الى مصانع التجميع **Assembly Plants** فى ألمانيا (٤٩) .

فيقول **Dufey** أنه فى عام ١٩٦٩ حدث هبوط فى قيمة الفرنك الفرنسى يتراوح بين ١٠-٢٠% . وهذا سوف يترتب عليه حدوث خسائر ترجمة تقدر بملايين الدولارات فى القوائم العالية الموحدة . وعلى هذا الاساس قام المركز الرئيسى الامريكى **Head Office** باصدار أوامره الى الشركة التابعة الفرنسية بتخفيض رأسالمها العامل الى أقل ما يمكن وعرضا تقليل لستوى عطياتها . الا أن رئيس مجلس ادارة الشركة التابعة الفرنسية كان فى موقف متغير تماما اذ أنه يفضل توسيع نطاق العمليات . فالهبوط المتوقع للفرنك الفرنسى سوف ينتج زيادة أئوماتيكية فى سعر البيع لدى الشركة التابعة والذي سوف يؤدي بدوره الى احداث زيادة جوهرية فى الارباح ، والسبب فى ذلك يرجع الى أن التكاليف الاخرى لن تزداد بنسب

النسبة • أى أن انخفاض قيمة العملة Devaluation سوف يؤدي الى الزيادة
فى قيمة الشركة التابعة وذلك انا تم تقويمها Valued - على الاقل - بالفرنسك
الفرنسى •

كذلك نجد Walker يرى بأن قيمة الشركة التابعة الاجنبية يجب أن تؤخذ
على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (٥٠) حيث يقول بأن التحليل
الائتمادى يعترف بأن هبوط العملة المحلية للشركة التابعة الاجنبية سوف لا يؤدي اتوماتيكيا
الى تقليل قيمة صافي أصول الشركة التابعة بعملة الدولة الام • كما يقترح ذلك المدخل
المحاسبى •

وأخيرا فان هناك ما يمكن أن يطلق عليه " نظرية التعادل فى القوة الشرائية "

The Purchasing Power Parity Theorem

حيث تبين هذه النظرية ان التغيرات فى أسعار الصرف ليس لها تأثير على قيم الشركات التابعة
الاجنبية (٥١) • وتتنى هذه النظرية على أن التغيرات فى سعر الصرف - بين دولتين -
تكون بنفس النسبة الى التغيرات فى مستويات الاسعار النسبية •

The PPP Theorem States That - between Two Countries- Changes in
The Exchange rate are proportional to Changes in The Relative Price
Levels.

ان هذه النظرية يمكن توضيحها بمثال بسيط وذلك على النحو التالى :

بخرى انه فى بداية العام قامت شركة بريطانية بتشييد مصنعين متطابقين Identical
أحدهما فى بريطانيا وبكلفة قدرها ١٠٠ ألف جنيه استرليني والآخر فى أمريكا بتكلفة قدرها
١٠٠ ألف دولار وكان سعر الصرف فى هذا الوقت هو ١ جنيه استرليني = ١ دولار •

هنا وقد توقع الحصول على عائد سنوى قدره ٢٠% فى شكل تدفق نقدي سنوى
وبصورة دائمة أى ٢٠ ألف جنيه استرليني فى بريطانيا ، ٢٠ ألف دولار فى أمريكا وذلك
بعد أخذ الاهلاك الناتج عن الاستعمال فى الحبان • ويفرض أنه خلال السنة التالية
ارتفعت الاسعار فى أمريكا بنسبة ٥٠% وبالتالي فان التدفقات النقدية السنوية المتوقعة من
الجنح الأمريكى سوف تكون ٢٠ ألف دولار (٢٠ ألف دولار x ١٥٠%) ، أما الاسعار
فى بريطانيا فقد ارتفعت بنسبة ١٠% أى أن التدفقات النقدية السنوية المتوقعة سوف تصبح
٢٢ ألف جنيه استرليني (٢٠ ألف جنيه استرليني x ١١٠%) ان سعر الصرف الجديد
وكما تم التنبؤ به باستخدام نظرية التعادل فى القوة الشرائية PPP هو ١.١ جنيه
استرليني = ١ دولار •

أى أن التدفقات النقدية المستقبلية للمصنعين على أساس سعر الصرف الجعيد سوف تكون متطابقة *identical* . وهينذ فان قيمة كل من المصنعين سوف تكون متطابقة كذلك .

ان النتائج المترتبة على استخدام طرق الترجمة سوف تكون ذو أهمية كبيرة . فإنا تم استخدام التكلفة التاريخية *Historical Cost* كأساس لتقييم الأصول فان الصنع البريطاني سوف يظهر بالميزانية ببلغ ١٠٠ الف جنيه استرليني . وبالنسبة للصنع الامريكى عند اظهاره فى الميزانية الموحدة بنفس القيمة فان التكلفة التاريخية بالعملة المحلية (١٠٠ الف دولار) يجب ان يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف التاريخى *Historic Exchange Rate* . أما انا تم قيد الاصول على أساس القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية ، فان الموقف سوف يتمدد الى حد ما حيث أن الصنع البريطاني سوف تصح قيمته ١١٠ الف جنيه استرليني (٢٢ الف جنيه استرليني \times ١٠٠ %) ، وبالمثل فان قيمة الصنع الامريكى سوف تصح ١٥٠ الف دولار (٢٠ ألف دولار \times ١٠٠ + ٢٠) . ومن أجل تحقيق قيم متطابقة ، فان القيمة الحالية للصنع الامريكى يجب ان ترجم باستخدام سعر الصرف الجارى *Current Exchange Rate*

هنا وقد قام *Aliber and Stickly* باختبار مدى صحة نظرية التعامل فى القوة الشرائية عن طريق تحليل بيانات من ٤٨ دولة وذلك خلال الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧١ ثم قارنا التفسير فى سعر الصرف الذى تنتبأ به النظرية مع التفسير الذى يتم ملاحظته بالفعل . هذا وقد وجدنا أن النتائج تؤيد نظرية التعامل فى القوة الشرائية وذلك انا كانت الاستثمارات لفترة أطول تصل الى ١١ عاما . أما فى المدى القصير فان النظرية سوف تكون أقل نجاحا .

ان نظرية التعامل فى القوة الشرائية وان كانت محل نقد حيث أن أسعار الصرف لا تتأثر فقط بالتضخم ولكنها تتأثر كذلك بعمول كثيرة مثل العوامل السياسية وأسعار الفائدة وموقف ميزان المدفوعات - الا انها تقدم دليلا آخر لصالح عدم اعناد القوائم المالية الموحدة، حيث تبين النظرية ان التغيرات فى أسعار الصرف ليس لها تأثير على قيم الشركات التابعة الاجنبية .

What to Do About Foreign Sub-sidiaries : ما نأ فعل بصدد الشركات التابعة الاجنبية :

انه لابد من الاشارة الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى القوائم المالية للشركة الام . فمثل هذه المعلومات تعتبر نافعة وذو أهمية وانه لابد من عرضها فى صورة تلائم

والشكل الذي يتفق مع البيئة الأجنبية للشركة التابعة. فالاهتمامات الأساسية تتمثل في كل من قيمة وكفاءة الإدارة للشركة التابعة الأجنبية ومدى مساهمة الشركة التابعة تجاه أرباح الشركة الأم .

ان العمل في بيئة أجنبية يجب ان يقارن بما يفعله المنافسون في نفس البيئة من أجل تحقيق هذا الهدف . أضف الى ذلك انه يجب عرض المعلومات التي تبين مدى مفسدة الشركة التابعة على القيام بسداد العائد الى الشركة الأم .

Dividend Payment
ability.

ان المعلومات الهامة بحدود العمليات الأجنبية يمكن الحصول عليها من خلال اعتماد تقارير منقطة عن أمم، كل قسم Segment Reporting

أن أصول والتزامات الشركة التابعة الأجنبية يجب ان تظهر بعملة الدولة الخفيفة التي توجد فيها العمليات أو الشركة التابعة انا كانت تلك الوحدة Entity كبيرة بها فيه الكفاية لكي ينظر إليها على انها قسم Segment والدخل الإجمالي يجب أن يعبر عنه باتباع نفس الاسلوب .

ان معدلات العائد على الأصول ونصيب السهم الواحد من الأرباح Earnings per Share الخاصة بالشركات التابعة يجب حسابه بالعملة الأجنبية وأن يتم عرض هذه المعلومات جنباً الى جنب مع متوسط العائد ونصيب السهم من الأرباح في الصناعات السائدة والمماثلة في تلك الدول الخفيفة .

ان العائد الذي يتم حسابه نقداً يجب ان يذكر كذلك بالعملة الأجنبية ويتم ترجمته على أساس ما تحصل عليه الشركة الأم من دولارات ، وأخيراً فان متوسط أسعار الصرف خلال العام وكذلك متوسط أسعار الصرف في نهاية العام يجب الإفصاح عنها وذلك لكل دولة .

ان الإفصاح الوصفي Descriptive Disclosure يجب ان يكون كاملاً ولكن بطريقة مرهقة Overburdening . فكلد أننى يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية الأجنبية مع توضيح الفروق الجوهرية بينها وبين تلك السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الدولة الأم . علاوة على ذلك ، يجب ان يكون هناك تقريراً عن البيانات الأجنبية التي توجد بها الشركات التابعة ، ومنل هذا التقرير يشتمل على بيانات مثل البيانات الاجتماعية والسياسية والتأثيرية والاقتصادية في كل دولة خفيفة .

ان اتباع مثل هذه الاجراءات سوف يتطلب تغييرا في قيمة الاستطرات الاجنبية لدى هذه الشركات التابعة بيد ترضها في قائمة المركز المالي للشركة الام . ان طريقة التكلفة **The Cost Method** يوصى الباحث باستخدامها بدلا من طريقة رأس المال **The Equity Method** وهنا فان العائد سوف يتم معالجته على انه دخل في نفس السنة المحمل فيها وأن قيمة الاستثمار الاجنبي يجب ألا يتم احصاءه تغييرا به في دفاتر الشركاء الام . ان استخدام طريقة التكلفة يبدو ملائمتها انا أخذنا في الاعتبار ان الرقابة على العمليات الاجنبية تكون أقل تأكيدا **Less Certain** وان المخاطر تؤثر على قيمة تلك الاصول .

ان المحاسبة هي نتاج البيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية **Accounting is a Product of a Legal, Social, Political and Economic Environment.**

فالمحاسبة تقيس قيمة الاصول وكافة العمليات في بيئة معينة . وأنه بمجرد القيام بالتعديل والترجمة وأن المعلومات تؤخذ من بيئة ما لكي يتم ادراجها كجزء من ادماج عالمي **a Worldwide Consolidation** فان قيمة المعلومات المحاسبية تفقد دلالتها ان المبروبات المبذولة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASC** لاجاد مبادئ وممارسات محاسبية متشابهة في أنحاء العالم لا يمكنها التغلب على هذه المشكلة لان القياس المحاسبي يمثل قيما ثقافيا **A Cultural Bound** . ان المحاسبة كقياس للقيمة والكافة تعتبر مرتبطة ارتباطا وثيقا بكل دولة وانه يجب تطبيقها فقط في بيئة ككل دولة .

خلاصة ونتائج البحث :

لقد أوضح الباحث انه ليس هناك اتفاق حول استخدام طريقة ترجمة معينة عند ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة الاجنبية ، وأن اختيار طريقة ترجمة معينة سيترتب عليها تأثير القوائم المالية الموحدة ، وأن تفضيل طريقة ترجمة معينة يتوقف على الهدف من الترجمة .

وكما هو معروف فانه ليس هناك اتفاق حول كيفية معالجة ارباح وخسائر الصرف الاجنبي الناتجة عن الترجمة . أفد الى ذلك أن عملية الترجمة لاتعتبر بديلا عن التضخم . فالقول بأن التفسيرات فسي الاسعار والتغيرات في أسعار الصرف يرتبطان ببعض أرباطا تكسب يعتبر أمرا غير مقبول من الناحية العملية ، الامر الذي يترتب عليه دحر طرق الترجمة حيث انها تقترى أن التضخم يتم تعويضه بالتمام عن طريق انخفاض قيمة العملة الوطنية الخفيفة . ان هنا الافتراضى لأساس له من الصحة ، الامر الذي يترتب عليه تشويه الصورة المالية للشركات التابعة الاجنبية بسبب ترجمتها وادماجها مع القوائم المالية للشركة الام .

وهناك مشكلة أخرى معروفة وتتلقى في كيفية المحاسبة عن التضخم ، فهل سيتم أولا تعديل القوائم المالية الاجنبية لمعالجة آثار التضخم الاجنبي ثم القيام بعد ذلك بترجمة أرقام هذه الحسابات الى مايعادلها من العملة المحلية للشركة الام ؟ أم أنه من الأفضل ترجمة القوائم المالية الاجنبية أولا ثم القيام بعد ذلك بتعديلها الى مايعادلها من القوة الشرائية المحلية للشركة الام ؟ ونود أن تلفت النظر الى انه ليس هناك اتفاق حول استخدام مدخل معين يتم استخدامه عند اعداد القوائم المالية الموحدة : تعديل - ترجمة أم ترجمة تعديل . ناهيك عن المدخل الذي سوف يستخدم في المحاسبة عن التضخم : هل سيتم استخدام طريقة المحاسبة عن القوة الشرائية العامة ، General Purchasing Power ، أم طريقة المحاسبة عن التكلفة الجارية ، Current Cost Accounting

أفد الى ماسبق ان هناك مواقف كثيرة يجب الا يتم فيها القيام بعملية ترجمة بالبرة . انه ينبغي القول بأنه ليس هناك طريقة ترجمة تعتبر ملائمة بين العملات غير المستقرة والعملات المستقرة Highly Unstable and highly Stable Currencies ، حيث ان الترجمة في هذه الحالة سوف تؤدي الى انتاج معلومات ليس لها دلالة وتحت أى طريقة من طرق الترجمة . فعلى سبيل المثال فان الكلفة التاريخية بالدولار لمخزون سلعى موجود لدى شركة تابعة فى الأرجنتين أو فى شيلي فانها

تمثل مؤشرا فقيرا a Poor Guide عند اتخاذ قرارات التسعير وذلك بسبب الارتفاع الباهظ للمعدلات التضخم في هذه البلاد .

ان عدم الترجمة يعنى كذلك عدم اعداد قوائم مالية موحدة . وهذه النتيجة تبدو معقوليتها ، حيث اننا كانت العملة رديئة جدا So Soft . فذلك سوف يثير شكوكا كثيرة بشأن عملية الترجمة . وللتغلب على مثل هذه المشكلة فانه يفضل اعتماد تقرير منفصلة عن العطلات الاجنبية الموجودة في بلادنا بأن عملياتنا متطابقة أى رديئة للغاية Extremely Volatile

كذلك فان عملية الترجمة تعتبر غير ضرورية عندما يكون الهدف من اعداد القوائم المالية للشركات المستقلة هو بفرز اعداد مواطني دولة أخرى بمعلومات معينة .

وأخيرا فان الترجمة ينبغي الا تحدث عند اعداد تقارير ادارية ذو طبيعة خاصة . بالمخبرون الاكفاء يجب ان يكونوا قادرين على تقييم المواقف Evaluate والردول الى قرارات استنادا الى أكثر من وحدة عملة واحدة . فهم في حاجة الى تطوير مايسمى بالعقرات اللغوية المتعددة Multilingual Capabilities بالرجوع الى العملات المحلية المختلفة (٥٢) . وعلى ذلك فان بعض التقارير الداخلية للشركة قد تحتوي على أعمدة اضافية للمبالغ النقدية حيث يخص كل عمود لوحدة عملة مختلفة . كذلك قد تكون هناك حاجة الى اعداد تقارير من نوع خاص كما هو الحال عند شراء شركة اخرى Acquisition

وبالاضافة الى المشاكل التي تسببها عملية الترجمة واعداد القوائم المالية الموحدة ، فقد أوضح الباحث أن التعديل الجوهرى لاستثمارات دولة ما ومعلوماتها المحاسبية من أجل مقابلة معيار دولة أخرى يعتبر - بلا شك - مضللا . فادماج البيانات المالية للشركات التابعة الاجنبية يترتب عليه تجاهل آثار تلك البيانات الاجنبية المختلفة - وما هو أخطر من ذلك - تجاهل الشخصية المعنوية المستقلة التي تتمتع بها كل شركة من هذه الشركات التابعة الاجنبية أضف الى ذلك أن المبادئ المحاسبية تعتبر متشعبة (أى محلية) الى بيئتها المحلية ، وعلى ذلك فان المبادئ المحاسبية السائدة في الدولة المضيفة تختلف عن تلك المبادئ المتعارف عليها لدى الدولة التي توجد بها الشركة الام .

ان المعلومات التي قد نحصل عليها من هذا الامماج يترتب عليه تشويه كل من القوائم المالية للشركة الام وكذلك القوائم المالية للشركات التابعة الاجنبية . وتأسيسا على ذلك فانه من أجل الحفاظ على قيمة المعلومات المتعلقة بالشركات التابعة الاجنبية فاننا

سوف تكون فى حاجة الى التقرير المتعلق Segment Reporting الذى
يتطلب استخدام معلومات محاسبية أجنبية غير متغيرة Unchned Foreign accounting
information وأن أى تعديل جوهرى لتلك المعلومات
سوف يكون نضلا .

وترتيا على ماسبق فان ادماج قوائم الشركات التابعة الاجنبية يجب ان ينتهى
Consolidation of Foreign Subsidiaries must end.

Notes :

- 1- Choi F.D.S. and Muller G., An Introduction . . to Multinational Accounting Prentice- Hall, Inc. Englewood Cliffs, N.J., 1978, P.59.
- 2- Flower J., Foreign Currency Translat in Nobes C. and Parker R. (ed.) Comparative Interantional Accounting, Philip Allan Publishers Ltd., 1981, P. 293.
- 3- Choi and Muller, op Cit., P. 59
- 4- Choi F.D. S., Price-Level Adjustments and Foreign Currency Translation Translation ; Are They Compatible in Gray S.J. (ed.). International Accounting and Transnational Decisions, Butterworth & Co Publishers Ltd., 1983, PP. 226 - 48.
- 5- Aliber R. and Stickney C.P., Accounting Measures of Foreign Exchange Exposure; The long and Short of It, Accounting Review, Jan. 1975, PP. 44-57.
- 6- Choi and Muller, Op cit., P, 64.
- 7- Flower J. op. cit., P, 294.
- 8- Parker R., H., Principles and Praitce in Translating Foreign Currencies, Abacus, December 1970.
- 9- Patz D.H., The State of the Art in Translation Theory, Journal of Business Finance and Accounting , 1977.

- 10- Lorensen L., Accounting Research Study NO 12 ; Reporting
Forlign Operations of Us Companies in U\$ Dollars. AICPA,
New York, 1972.
- 11- Smith A.F., Tempotal Method; Temporary Mode, Management
Accounting (US), February 1978, P. 25.
- 12- Nobes C.W., A Review of the Translation Debate ;
Accounting and Business Research, Autumn 1980. PP. 421-31
- 13- Choi and Muller, Op. Cit., P. 66.
- 14- Nobes C., Op. Cit., 424.
- 15- Choi and Muller, Op . Cit., PP. 66- 67.
- 16- Hepworth S.R., Reporting Foreign Operations; Ann Arbor, University
of Michigan, 1956
- 17- The National Association of Accountants, Management Accounting
Problems in Foreign Operations, Research Report No 36 N.Y.
1960. P.17. Quotted From Choi and Muller Op. Cit., P. 67.
- 18- Kettel B., Foreign Exchange Exposure, Accountancy, March 1978,
P. 86.
- 19- Lorensen L., Op. Cit., P. 35.

- 20 - Kettel B., Op. Cit.
- 21- Financial Accounting Standards Board, Accounting for the Translation of Foreign Currency Transactions and Foreign Currency Financial Statements, Statement of FAS No.8. Stanford, October 1975, PP. 58.59.
- 22- Lorensen L., Op. Cit.
- 23- FAS 8 Para. 227.
- 24- Flower J., Op., Cit., PP. 321-322.
- 25- Henning et. al., International Financial Management, McGraw Hill, N. Y., 1978. PP. 375-77.
- 26- See for Example.
- (a) Lorensen L., Op. Cit.
 - (b) Flower J., Op. Cit.
 - (c) Hinton R.P., Foreign Currency Transactions, Accountant, May 1978, P. 4.
- 27- Flower J., Op. Cit., P. 302.
- 28- FASB, Foreign Currency Translation, Statement No. 52. FASB, 1981, Par. 12-14.
- 29- Nobes C.W., Op. Cit., P. 424.

- 30- ICAEW, Members Handbook, Statement NO. 25, London, 1968,
Para. 14.
- 31- Parkinson R. M., Translation of Foreign Currencies, Canadian
Institute of Chartered Accountants, 1972,
- 32- Nobes C.W., Op. Cit., P. 426.
- 33- Flower J., Op. Cit., PP. 306-7.
- 34- Lorensen L., Op., Cit., P. 107.
- 35- See for example;
- (a) Hinton R.P., Op. Cit.
- (b) Storey R., Appendix to ARS 12, Op. Cit., P. 102.
- 36- Scilder L.J., An Income Approach to the Translation of Foreign
Currency Financial Statements, CPA Journal, January 1972
- 37- Smith A.F., Temporal Method; Temporary Mode, Management
Accounting (US), Feb. 1978, P. 25.
- 38- Choi and Muller, Op. Cit., P. 71.
- 39- Nobes C.W., Op. Cit., P. 427.
- 40- Choi and Muller, Op. Cit., P. 71.

- 41- Professional Accounting in Thirty Countries, American Institute of CPAS, New York, 1975, P. 734.
- 42- Ibid., P. 611.
- 43- Ibid., P. 616.
- 44- Ibid., P. 307.
- 45- Choi and Muller, Op. Cit.
- 46- Cummings J. P. and Chetkovich M. H., World Accounting Enters a New Era, Journal of Accounting, April 1978.
- 47- Report of The Committee on International Accounting, Accounting Review, Supplement to Vol. 50, 1975.
- 48- Vangermeersch R., Financial Reporting Techniques in Twenty Industrial Companies, University of Florida Accounting Series No. 9, 1979.
- 49- Dufey G., Corporate Finance and Exchange Rate Variations, Financial Management, Summer 1972.
- 50- Walker D.P., An Economic Analysis of Foreign Exchange Risk, Research Committee Occasional Paper No. 14, ICAEW, London, 1978.
- 51- Aliber R.Z. and Stickney C.P., Measures of Foreign Exchange Exposure, The Accounting Review, January 1975.
- 52- Choi and Mueller, Op. Cit., P. 77.

القوائم المالية الموحدة للشركات متعددة الجنسيات
مدخل مقترح للتوفيق عن اعدادها

د . محمد محمود الششتارى الشرفانى
كلية التجارة - جامعة المنصورة

Abstract

Accounting for foreign subsidiaries under FAS No. 8, "Accounting for the Translation of Foreign Currency Transactions and Foreign Currency Financial Statements," and the recent exposure draft, to change the statement allows consolidation of direct foreign investment. Consolidation of foreign financial data, however, leads to distortion of both the parent company income statement and balance sheet. Accounting principles are indigenous to their environments, but FAS No. 8 and the recent exposure draft ignore the effects of different national environments and seriously alter the foreign financial information. Therefore, consolidation of foreign subsidiaries must end and current and projected procedures which consider foreign environments must be instituted instead.